



مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

مسؤولو الأمم المتحدة يدعون إلى تحسين الأمن للوصل للعراقيين المحتاجين للمساعدة

(عمّان، 4 أبريل/نيسان 2008): وجّه اثنان من مسؤولي الأمم المتحدة الكبار للشؤون الإنسانية اليوم دعوة لوقف فوري لأعمال العنف وبذل المزيد من الجهود للسماح بمرور أمن لموظفي وإمدادات الإغاثة للوصول لملايين العراقيين الذين هم بحاجة للغذاء، الماء النظيف، والمواد الأساسية الأخرى.

وقال جون هولمز وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية و منسق الإغاثة الإنسانية الطارئة: " في أي نزاع مسلح، يحتاج الناس للحصول على المعونات التي قد تنقذ أرواحهم. كما يحتاج عمال الإغاثة إلى طرق آمنة لتقديم هذه المعونات. ولسوء الحظ، فإن هذا الوصول في العراق يعاق في أغلب الأحيان بسبب الأعمال العدائية المستمرة والقيود على حرية الحركة. يجب أن يتمكن عمال الإغاثة من الوصول إلى أولئك الأشخاص المحتاجين للمعونات التي قد تنقذ أرواحهم في الوقت المناسب."

وقال السيد هولمز الذي سافر إلى عمان لمناقشة الوضع الإنساني في العراق مع المسؤولين المعنيين أن الاحتياجات الإنسانية داخل العراق قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال السنتين الأخيرتين. وقد أسهم العنف والتوتر والتدهور في الخدمات الأساسية في زيادة إفقار العراقيين الذين عانوا لعقود من الأزمات، العقوبات، والاضطهاد والظلم.

ولم يستطع السيد هولمز الذهاب للعراق لأسباب أمنية وقال أنه لا تزال من ضمن الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة هو تلبية الاحتياجات الأكثر حدة لكل الأشخاص الذين يمكن الوصول إليهم مع الأخذ في الاعتبار سلامة عمال الإغاثة الإنسانية سواء كانوا تابعين للأمم المتحدة، المنظمات العالمية غير الحكومية، أو المنظمات العراقية غير الحكومية والمجتمع المدني.

وتابع قائلاً: "علينا الاستفادة من التحسن الأمني في بعض المناطق والجيوب المستقرة لتوسيع جهودنا الإنسانية." نحن نقوم بزيادة قدرات الاستجابة الطارئة كلما سمحت الظروف ونأمل أن المناشدة التي أطلقت في فبراير/شباط لجمع 265 مليون دولار سيتم تمويلها بشكل كامل من قبل المانحين."

ففي البصرة على سبيل المثال، استطاعت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بدء عمليات الإغاثة حتى قبل أن تنتهي الأعمال العدائية التي حصلت في الأسبوعين الأخيرين. ومع استمرار تحسين الظروف في البصرة واستقرارها وتوسع حرية الحركة في كافة أنحاء المدينة، بدأت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في زيادة عملياتها الإغاثية للوصول إلى آلاف العائلات بالإضافة إلى عدة مستشفيات من خلال تقديم الماء، الإمدادات الطبية، وسلال الغذاء.

وقد عاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ديفيد شيرر مؤخراً من بعثة تقييم إنسانية مشتركة في محافظة البصرة بالتعاون مع المسؤولين العراقيين. ووفقاً للسيد شيرر ستتمكن العائلات أخيراً من إعادة تخزين المواد الأساسية وستتمكن العمليات الإغاثية التي تقوم بها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من الوصول إلى المزيد من الأشخاص.

وقال شيرر: " رغم أننا لم نعد نواجه أزمة إنسانية في البصرة، لكنه لا تزال بعض العائلات بحاجة للدعم. من أولويات الأمم المتحدة الآن هو دعم الحكومة المحلية في البصرة من خلال مضاعفة جهود مساعدتها لأكثر العائلات تعرضاً للخطر."

و أضاف شيرر أن الحكومة العراقية تعمل بجد لتوسيع عملياتها الإنسانية في البصرة. ومن ضمن هذه الجهود، تخطط الحكومة لتوزيع حصص غذائية من خلال نظام التوزيع الحكومي بأسرع وقت ممكن مما سيخفف معاناة السكان بشكل أكبر.

وشدد شيرر أن الوصول الإنساني المحدود إلى مدينة الصدر في بغداد مازال يشكل عائقاً رئيسياً أمام وصول المعونات للعديد من أفقر مناطق المدينة.

وكرر كلاً من السيد هولمز والسيد شيرر الحاجة إلى العمل المشترك مع حكومة العراق والدول المجاورة للاستجابة بشكل سريع ومناسب لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب العراقي.

وقال السيد هولمز: " لا يزال المجتمع الإنساني الدولي ملتزم بالاستجابة للأزمات الإنسانية داخل العراق بالإضافة إلى أزمة المهجرين المنتشرين في كافة أنحاء المنطقة نتيجة للأزمة في العراق. نحن نقوم بكل ما في وسعنا لتلبية احتياجات الملايين من العراقيين المتأثرين سواء كانوا داخل العراق أو خارجها من خلال تعزيز التنسيق الإنساني العام والاستجابة."